

Distr.: General
18 August 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السادسة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي ٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
المنع

حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- رحّب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الخامسة، المعقودة في مدينة بنما في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بالتقدّم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة في تنفيذ قرار المؤتمر ٣/٤، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد". واستناداً إلى هذا النجاح، اعتمد المؤتمر القرار ٤/٥، المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، الذي نص على عدة أمور منها أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عمله المتمثل في إبداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد. وطلب المؤتمر إلى الأمانة أن تقدّم تقريراً عن تنفيذ القرار ٤/٥ إلى الفريق العامل في اجتماعاته المعقودة فيما بين الدورات وإلى المؤتمر في دورته السادسة.

* CAC/COSP/2015/1.



٢- وأُتيحت ورقة معلومات أساسية خلال الاجتماع الخامس للفريق العامل، المعقود في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بشأن الإجراءات المتخذة في الفترة السابقة لتنفيذ القرار (CAC/COSP/WG.4/2014/4). ويشكّل هذا التقرير تحدياً لورقة المعلومات الأساسية تلك بغرض توفير أساس لمناقشات المؤتمر حول استشراف معالم الطريق صوب اتخاذ إجراءات فعالة لمنع الفساد. ويشمل جميع التدابير ذات الصلة بتنفيذ القرار المتخذة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥. واختيرت تلك الفترة المشمولة بالتقرير لضمان التغطية المستمرة للعمل في هذا الشأن منذ التقرير الأخير المقدم إلى المؤتمر بشأن تنفيذ القرار ٣/٤ (CAC/COSP/2013/17-CAC/COSP/WG.4/2013/4) الذي غطى التدابير المتخذة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ثانياً- آخر المستجدات عن حالة تنفيذ القرار ٤/٥

ألف- الفريق العامل المعني بمنع الفساد

الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

٣- عملاً بالقرار ٤/٥ (الفقرات ٣ إلى ٥)^(١)، واصل الفريق العامل متابعة خطة العمل المتعددة السنوات لفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، والتي تتناول كل عام موضوعين من الفصل الثاني من الاتفاقية. وقبل الاجتماع، دُعيت الدول الأطراف إلى عرض تجاربها في تنفيذ الأحكام قيد المناقشة. وقُدّمت مساهمات خلال المهلة الزمنية المحددة من ٢٩ دولة طرفاً في عام ٢٠١٤ ومن ٣٠ دولة طرفاً في عام ٢٠١٥ جرى تحليلها وتجميعها في الوثائق CAC/COSP/WG.4/2014/2 و CAC/COSP/WG.4/2014/3 و CAC/COSP/WG.4/2015/2 و CAC/COSP/WG.4/2015/3. والثُمست آراء من القطاع الخاص عن طريق منظمات ومبادرات مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، وغرفة التجارة الدولية.

٤- وقد رحّب المؤتمر بما تبذله الأمانة من جهود لأداء المهام المنوطة بها باعتبارها مرصداً دولياً وطلب إليها، رهنأ بتوفر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل النهوض بهذا العمل وأن توفر، بناءً على طلب الفريق العامل أو المؤتمر، معلومات عن الدروس المستفادة وعن مدى قابلية الممارسات الجيدة للتطويع، وكذلك عن أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة، التي يمكن تقديمها

(١) جميع الإشارات الواردة إلى فقرات في هذه الوثيقة متصلة بفقرات قرار المؤتمر ٤/٥.

إلى الدول الأطراف بناءً على طلبها (الفقرتان ٦ و٧). واستناداً إلى ذلك الطلب، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) جمع المعلومات في هذا الشأن وأتاح الاطلاع على جميع المعلومات المقدمة من الدول الأطراف قبل كل اجتماع للفريق العامل، إلى جانب العروض الإيضاحية المقدمة خلال الاجتماعات والتقارير ذات الصلة والوصلات الإلكترونية بالمواد المرجعية الأخرى، في الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل الذي أنشئ في عام ٢٠١٣. وقد صُنِّفت تلك المواد المرجعية حسب مواد الاتفاقية وحسب المواضيع الفرعية تسهيلاً للاطلاع عليها واستخدامها.

٥- وشجّع المؤتمر الدول الأطراف على السعي إلى الإبلاغ المبكر عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وطلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقدّمي المساعدة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، بغية تحقيق تقدم في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بما يشمل التحضير للمشاركة في عملية استعراض الفصل الثاني (الفقرتان ٣٣ و٣٤).

٦- وقدم المكتب المساعدة إلى عدة بلدان، منها الأردن وبالاو وصربيا والعراق، في استخدام مشروع القائمة المرجعية المنقّحة للفصل الثاني من أجل إجراء عمليات التقييم الذاتي أو البدء في أشكال أخرى للتحضير المبكر لجولة الاستعراض الثانية. وفي حالة بالاو، قدّمت ماليزيا المساعدة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ووافق العراق على نشر نتائج هذا "الاختبار" على اعتبار أنه ضرب من التقييم الذاتي الداخلي غير الرسمي لتنفيذ الفصل الثاني خارج إطار عملية الاستعراض الرسمي (CAC/COSP/WG.4/2014/CRP.2).

٧- وأطلع عدد من البلدان الأخرى الأمانة على الأنشطة المضطلع بها استعداداً لجولة الاستعراض الثانية أو لإجراء تحليل للثغرات التي تعترى تنفيذ الفصل الثاني خارج إطار جولة الاستعراض الرسمية. ونُفذ بعض من تلك الأنشطة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصل المكتب والبرنامج الإنمائي سعيهما إلى التماس فرص للتعاون في العمل على تقديم المساعدة إلى الدول في عمليات التقييم الذاتي.

٨- وخلال الاجتماع الخامس الذي عقده الفريق العامل في فترة ما بين الدورات، نُظمت حلقة نقاش بشأن ما اكتسبته الدول الأطراف من خبرات وما استخلصته من دروس في عملية التقييم الذاتي لتنفيذ الفصل الثاني خارج إطار عملية الاستعراض الرسمية. وتضمّن النقاش عروضاً إيضاحية مقدّمة من العراق وماليزيا ومنغوليا وناميبيا.

باء - القطاع العام

استراتيجيات مكافحة الفساد

٩- سلط المؤتمر الضوء على أهمية وضع وتنفيذ سياسات فعّالة ومنسّقة لمكافحة الفساد بما يتسق مع المادة ٥ من الاتفاقية، وأحاط علماً بإعلان كوالالمبور بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد (CAC/COSP/2013/CRP.12)، وطلب إلى الأمانة استبانة الممارسات الجيدة فيما يتصل بوضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وتعميم هذه الممارسات بين الدول الأطراف وتقديم المساعدة في هذا الشأن بناءً على الطلب (الفقرة ١١).

١٠- وقد ساهم المكتب في إعداد إعلان كوالالمبور المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وأعد بعد ذلك دليلاً عملياً لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد نوقش مشروعه خلال اجتماع لفريق الخبراء الدوليين عُقد في فيينا في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وسيسلط هذا الدليل الضوء على الممارسات الجيدة والنقاط المهمة التي ينبغي وضعها في الاعتبار خلال المراحل المختلفة لأيّ استراتيجية لمكافحة الفساد - من التحليل إلى الصياغة والتنفيذ والرصد - وسيصدر خلال الدورة السادسة للمؤتمر.

١١- وعلى المستوى الإقليمي، ساعد المكتب على إعداد وثيقة للاستراتيجية المشتركة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا (٢٠١٥-٢٠١٧). وقد اعتمدت هذه الوثيقة خلال اجتماع الجمعية العامة للشبكة الذي استضافته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥. فضلاً على ذلك، نظّم المكتب اجتماعاً إقليمياً لبلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول استراتيجيات مكافحة الفساد عُقد في مصر يومي ١٧ و١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٢- وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية وكونمونت الدول المستقلة، نظّم المكتب مؤتمراً إقليمياً لمكافحة الفساد لبلدان جنوب شرق أوروبا عُقد في سرايفو يومي ٩ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وضمّ المؤتمر خبراء في مكافحة الفساد وممثلين عن المجتمع المدني بهدف تقييم جهود مكافحة الفساد واستراتيجياتها لتحديد المجالات التي ينبغي تحسينها والاتفاق عليها. كما شارك المكتب في حدث بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد نظّمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبلدان جنوب القوقاز وعُقد في جورجيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٣- وعلى المستوى القطري، قدّم المكتب المساعدة بأشكال مختلفة إلى عدد من البلدان في إعداد استراتيجيات مكافحة الفساد، ومنها أفغانستان وأوكرانيا وباراغواي وتيمور-ليشتي

وجزر سليمان وجورجيا والسنغال والعراق وكينيا وليبيا ومصر والمغرب ومنغوليا وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا وهنغاريا. ويسرّ المكتب كذلك فرصاً للتعلم بين بلدان الجنوب بشأن هذا الموضوع كان منها مثلاً عرض إيضاحي قدمته بابوا غينيا الجديدة إلى جزر سليمان عن تجربتها في هذا الشأن.

١٤- وزيادة على ذلك، ساعد المكتب الدول الأطراف على الربط بين توصيات الجولة الأولى من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونتائج عمليات التقييم الذاتي الطوعية لوضع استراتيجيات أو خطط عمل لمكافحة الفساد (انظر، على سبيل المثال، القسم الرابع من الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/3). وأخذت بعض البلدان نتائج عمليات الاستعراض في الاعتبار لدى تحديث استراتيجياتها أو خطط عملها الوطنية لمكافحة الفساد، وكان من بينها إندونيسيا وباروا غينيا الجديدة وماليزيا ومنغوليا. كما قُدمت المساعدة إلى بلدان لا تزال بصدد إعداد استراتيجياتها، ومنها جزر سليمان وموزامبيق.

هيئة أو هيئات مكافحة الفساد

١٥- أحاط المؤتمر علماً بإعلان جاكورتا بشأن مبادئ هيئات مكافحة الفساد، وسلّم بأهمية ضمان الاستقلالية الضرورية لهيئات مكافحة الفساد لتمكينها من أداء مهامها بفعالية وبمناى عن أيّ تأثير لا مسوّغ له (الفقرتان ١٢ و ١٣).

١٦- وعلى المستوى العالمي، واصل المكتب تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، بما في ذلك المشاركة في مؤتمرها السنوي السابع واجتماعها العام، اللذين عُقدا مباشرة عقب الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في بنما، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٧- كما دعم المكتب المؤتمر الثاني للرابطة الأفريقية لأجهزة مكافحة الفساد، الذي عُقد في غانا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حيث اعتمد النظام الأساسي للرابطة. وفي وقت لاحق، قدّم المكتب المساعدة التقنية إلى الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للرابطة الذي عُقد في بوروندي يومي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حيث اعتمدت خطة استراتيجية متعددة السنوات وخطة عمل سنوية. كما دعم المكتب اجتماعاً بين الرابطة الأفريقية لأجهزة مكافحة الفساد والمجلس الاستشاري المعني بمشكلة الفساد التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمين. وعُقد ذلك الاجتماع في السنغال في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤. وعقد المكتب اجتماعاً مع المجلس الاستشاري المذكور في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمناقشة العمل المشترك.

١٨- وعلى المستوى الإقليمي، قدّم المكتب المساعدة في مجال بناء القدرات إلى شبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا لتتقيد دستورها، الذي اعتمد في جمعيتها العامة الاستثنائية المعقودة يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في باماكو. وضمت الجمعية العامة رؤساء وممثلين لمؤسسات مكافحة الفساد وممثلين من بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ومالي والنيجر، وممثلين عن مصرف التنمية الأفريقي والمجتمع المدني، بهدف توطيد مؤسسات مكافحة الفساد في غرب أفريقيا سعياً إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحديداً. كما قدّم الدعم إلى رابطة شرق أفريقيا لأجهزة مكافحة الفساد، بما في ذلك في شكل تدريب على حماية المبلغين نُظم في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتحليل للاحتياجات التدريبية أُجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٩- وأقام المكتب شراكة مع المركز الأفريقي لمكافحة الفساد التابع لرابطة الكومنولث في بوتسوانا وساهم بإيفاد مستشارين للموارد التقنية للمساعدة على بناء القدرات. وعقدت دورة تدريبية من ثلاث نماط لتنمية المهارات القيادية لصالح ١٧ رئيساً من رؤساء أجهزة مكافحة الفساد في أفريقيا.

٢٠- وقدّم خبراء المشورة إلى بابوا غينيا الجديدة وبوركينا فاسو والصومال وكوت ديفوار وليبيا ومصر لوضع تصور لإنشاء أجهزة لمكافحة الفساد وصوغ قوانين لإنشاء أجهزة متخصصة في هذا الشأن. وقدمت ضروب أخرى من المساعدة إلى أجهزة مكافحة الفساد في السنغال وملديف والنيجر، مثل تقييم الاحتياجات التقنية، وجرى في الوقت نفسه دعم التبادل المعرفي بين بلدان الجنوب من خلال جولات دراسية قام بها خبراء من جزر سليمان إلى تيمور-ليشتي وماليزيا. وبسبب الأزمة التي يمر بها جنوب السودان اضطر المكتب إلى وقف الدعم المخصص للجنة المعنية بمكافحة الفساد في جنوب السودان في ٢٠١٤.

٢١- كما دعم المكتب أنشطة لبناء القدرات ذات الصلة نظمتها مؤسسات دولية أخرى وشارك فيها، مثل الاجتماع الدولي الذي عُقد في زغرب بشأن فعالية تدابير منع الفساد وحضره ممثلون عن ١٢ بلداً من جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز وتشارك في تنظيمه كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد (لبلدان جنوب شرق أوروبا) ومركز المساعدة الإقليمي للتحقق من مراقبة الأسلحة وتنفيذ إجراءاتها.

٢٢- كما قدّم المكتب المساعدة والتدريب إلى أجهزة مكافحة الفساد المسؤولة عن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها في العديد من البلدان في مجالات مختلفة مثل التحقيقات المالية وأساليب الاستجواب وأساليب إجراء المقابلات وإدارة القضايا. ونظراً لأن هذه المساعدة

كانت مرتبطة أساساً بمجالات خارج نطاق القرار ٤/٥، فإن هذا التقرير لم يتناولها، لكنها مبيّنة في المذكرة التي أعدها الأمانة بشأن المساعدة التقنية المقدّمة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2015/2).

تعيين السلطات المختصة

٢٣- لاحظ المؤتمر أن عدداً كبيراً من الدول الأطراف قد أبلغ الأمين العام بتعيين سلطات مختصة يمكن أن توفر المساعدة للدول الأطراف الأخرى في وضع وتنفيذ تدابير محدّدة لمنع الفساد وفق ما تقتضيه أحكام الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، وأهاب بالدول الأطراف أن تقدّم معلومات في هذا الشأن وأن تحدّث المعلومات الموجودة عند الاقتضاء إن لم تكن قامت بذلك بعد (الفقرة ١٤).

٢٤- وحتى تموز/يوليه ٢٠١٥، أخطرت ٩٤ دولة الأمين العام بأسماء سلطاتها المختصة في هذا الشأن. وتوجد قائمة محدّثة بالسلطات والوكالات الحكومية المختصة في الدليل الإلكتروني التالي المنشور على الإنترنت (www.unodc.org/comppath_uncac/en/index.html).

إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح

٢٥- شجّع المؤتمر الدول الأطراف، وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٨ من الاتفاقية، على أن تسعى جاهدة، عند الاقتضاء، ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى إنشاء وتدعيم نظم لإقرارات الذمة المالية تطبق على الموظفين العموميين بهدف استبانة وحسم جوانب التضارب في المصالح. وطلب إلى الأمانة كذلك أن تواصل دعم الدول الأطراف في هذا الشأن (الفقرة ٢٠).

٢٦- وقدم المكتب المساعدة إلى عدة دول أطراف، منها إثيوبيا وأوغندا وبنما وطاجيكستان والعراق ودولة فلسطين ومصر، في صوغ تشريعات في هذا الشأن أو من خلال تحليل وتبادل المعلومات عن الاتجاهات العالمية والممارسات الجيدة بشأن استحداث نظم الإقرار بالذمة المالية بهدف التصدي لتضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين. وفي جنوب السودان، قدّمت المساعدة لاستحداث نظام محوسب لإقرارات الذمة المالية.

٢٧- ونظّم المكتب أيضاً عدة أحداث إقليمية بشأن نظم الإقرار بالذمة المالية، كان أولها مؤتمراً إقليمياً غرب ووسط أفريقيا في هذا الشأن نُظم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في السنغال يومي ٢٦ و٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وضم خبراء حكوميين وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني من ٢٢ بلداً مختلفاً. واعتمد المؤتمر إعلان دكار بشأن الإفصاح عن

الموجودات، ووضع مبادئ إرشادية لتعزيز نظم الإقرار بالذمة المالية على المستوى القطري. أمّا الحدث الثاني فكان حلقة عمل حضرها مشاركون من ١٠ بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد عُقدت في مصر يومي ٢٤ و٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لمناقشة التحديات التي تواجه تنفيذ قوانين الإقرار بالذمة المالية ودورها في مكافحة الفساد وعلانية إقرارات الذمة المالية وإجراءات التحقق من صحتها من أجل ضمان تبادل المعلومات والخبرات. وعُقدت حلقة العمل الثالثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في أنتيغوا وباربودا، ونظّمها المكتب بالتعاون مع البنك الدولي، وتناولت نظم الإقرار بالذمة المالية في ثمانية من بلدان الكاريبي وموريشيوس. وشمل برنامج التدريب مقارنة بين الممارسات المتبعة في إقرارات الذمة المالية في الجزر الصغيرة والدروس المستفادة والتحديات التي تعترض التنفيذ.

الاشتراء العمومي

٢٨- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تطبّق إجراءات فعالة من أجل ترويج الشفافية والمنافسة واتخاذ قرارات موضوعية في عمليات صنع القرار في نظم الاشتراء العمومي، تماشياً مع المادة ٩ من الاتفاقية، وأن تأخذ في الاعتبار التوصيات المتعلقة بمكافحة الفساد الواردة في القانون النموذجي للاشتراء العمومي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الفقرة ٢٢).

٢٩- وبدعم من مبادرة سيمنز للنزاهة، واصل المكتب تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنزاهة في الاشتراء العمومي حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وتنفذ بعض جوانبه في المكسيك والهند. ويهدف هذا المشروع إلى الحد من أبواب الفساد في نظم الاشتراء العمومي وسد الثغرات المعرفية وتدارك أوجه القصور في التواصل بين إدارات الاشتراء العمومي والقطاع الخاص. وفي كلا البلدين المذكورين، أعدت أفرقة عاملة مشكّلة من جهات متعددة من أصحاب المصلحة دراسات لتحليل مدى امتثال تشريعات الاشتراء الوطنية والإقليمية لأحكام المادة ٩ من الاتفاقية وإعداد توصيات لاتخاذ إجراءات في المستقبل في هذا الشأن.^(٢) وفضلاً

(٢) *India: Probity in Public Procurement* (الهند: النزاهة في مجال الاشتراء العمومي) (نيودلهي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) و *Transparency, Objectivity and Competition in Public Procurement: Legal Assessment of Mexico's Compliance with Article 9 of the United Nations Convention against Corruption in the Federal Government, the Federal District and the State of Puebla* (الشفافية والموضوعية والمنافسة في مجال الاشتراء العمومي: التقييم القانوني لامتهال المكسيك للمادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الحكومة الاتحادية والمنطقة الاتحادية وولاية بويلا) (المكسيك، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٣).

على ذلك، أُعدت دراسات استقصائية لخطوط الأساس وأجرت أفرقة متخصصة مناقشات مع ممثلين عن القطاعين العام والخاص لاستبانة الممارسات الجيدة وتحديد الثغرات في تنفيذ قوانين مكافحة الفساد. واستناداً إلى تلك الدراسات، صمّم المكتب وقدم برامج تدريبية معدة خصيصاً لتعريف موظفي المشتريات والقطاع الخاص بالإطار القانوني الوطني والدولي والممارسات الدولية الجيدة في هذا الشأن.

٣٠- وفي إطار المشروع ذاته، انتهى المكتب أيضاً من إعداد دليل بعنوان "Guidebook on Anti-Corruption in Public Procurement and the Management of Public Finances: Good Practices in Ensuring Compliance with Article 9 of the United Nations Convention against Corruption" (دليل مكافحة الفساد في مجال الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية: الممارسات الجيدة في ضمان الامتثال للمادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد). وفضلاً على ذلك، أعدت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع المكتب، برنامجاً تدريبياً لمدة شهر واحد حول مكافحة الفساد في مجال الاشتراء، وقدمته في مقرها بالنمسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٣١- ولمعالجة الوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، يجري حالياً إعداد دليل مرجعي بشأن نظم الاشتراء العمومي في تلك الدول مصمماً خصيصاً لاحتياجاتها، ويغطي دولاً جزرية صغيرة نامية في البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ. وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان، في بانكوك وبنما، لجمع معلومات مناسبة في هذا الشأن لإدراجها في المنشور، الذي يُنتظر الانتهاء منه في أواخر ٢٠١٥. وفضلاً على ذلك، وُضعت مسألتا منع ومكافحة الفساد في مجال الاشتراء العمومي على جدول أعمال مؤتمر عالمي بشأن الإصلاح في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة نُظّم بالتعاون مع حكومة موريشيوس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعُقد في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠١٥.

الأحداث العامة الكبرى والأحداث الرياضية الواسعة النطاق

٣٢- شجّع المؤتمر الدول الأطراف بقوة على تخفيف المخاطر العالمية للفساد في تنظيم الأحداث الرياضية الواسعة النطاق، ورحب بالمبادرة الرامية إلى إقامة تحالف عالمي للنزاهة في المجال الرياضي (الفقرة ٢١). وفيما يتصل بهذا الموضوع، نشر المكتب في عام ٢٠١٣ دليلاً مشفوعاً بقائمة مرجعية لمنع الفساد، بعنوان "A Strategy for Safeguarding against Corruption in Major Public Events" (استراتيجية لدرء الفساد في الأحداث العامة الكبرى). وتجري مواءمته حالياً لاستخدامه كبرنامج تدريبي لتزويد جميع الجهات المعنية بالمعارف

والأدوات اللازمة للتصدي لخطر الفساد في تنظيم الأحداث العامة الكبرى، تمثيلاً مع الممارسات الجيدة الدولية.

٣٣- وشارك المكتب أيضاً في الفريق العامل الفرعي المعني برعاية الأنشطة الرياضية واستضافتها التابع للاتفاق العالمي. وتصدياً للمخاطر المترتبة بالفساد في هذا المجال عن طريق تدابير الشفافية والنزاهة، أعدَّ الفريق العامل الفرعي دليلاً عملياً للشركات، بعنوان "*Fighting Corruption in Sport Sponsorship and Hospitality*" (مكافحة الفساد في رعاية الأنشطة الرياضية واستضافتها)، صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٤- وفضلاً عن ذلك، يتعاون المكتب حالياً مع المركز الدولي للأمن الرياضي في إعداد دليل لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير المشروعة من أجل المحققين وموظفي إنفاذ القانون. كما ساهم المكتب في مشروع النزاهة المالية والشفافية في الرياضة الذي يعده المركز حالياً، ويركز هذا المشروع على تعزيز النزاهة المالية في مجال كرة القدم. وإضافة إلى ذلك، تعاون المكتب مع اللجنة الأولمبية الدولية على إعداد أحكام جنائية نموذجية بشأن جرائم التلاعب بالمسابقات و/أو تحديث الجرائم ذات الصلة سعياً لتحقيق التقارب في النهج الوطنية في هذا الشأن وتيسير التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

الشفافية في الإدارة العمومية وتيسير الاطلاع على المعلومات

٣٥- حثَّ المؤتمر الدول الأطراف، وفقاً للمادتين ١٠ و١٣ من الاتفاقية، على مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في مجال الإدارة العمومية بما يشمل الأخذ بتدابير فعالة تيسر اطلع العموم على المعلومات. وطلب إلى الأمانة أن توفر المساعدة التقنية، عند الطلب، للدول الأطراف الساعية إلى الأخذ بتدابير أو تعزيز ما أُخذ منها في ذلك المجال، بالتعاون عند الاقتضاء مع الجهات المانحة المهتمة (الفقرة ٢٣).

٣٦- ولاحظ المؤتمر كذلك مع التقدير إعداد منشور بعنوان "*Reporting on Corruption: A Resource Tool for Governments and Journalists*" ("الإبلاغ عن الفساد: أداة مرجعية للحكومات والصحفيين")، وهو متعلق بتنفيذ أحكام المادة ١٣ من الاتفاقية، بما يشمل تيسير الوصول إلى المعلومات (الفقرة ٣٠). وطلب إلى الأمانة أن توفر، عند الطلب ورهنًا بتوفر موارد من خارج الميزانية، مزيداً من الدعم للدول الأطراف والصحفيين في هذا الصدد.

٣٧- وتولّى المكتب ترجمة المنشور إلى الفرنسية وواصل التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إطار خطة عمل الأمم المتحدة للمحافظة على سلامة الصحفيين والتصدي للإفلات من العقاب.

٣٨- وعلى الصعيد الإقليمي، ساهم المكتب في بناء قدرات المخبرين الصحفيين في ١٤ بلداً في غرب ووسط أفريقيا على التحري والإبلاغ عن قضايا الفساد والجريمة المنظّمة. وعُقدت حلقة العمل، التي ضمت صحفيين من أمريكا اللاتينية وأوروبا، في السنغال في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وشارك في تنظيمها اليونسكو وعدد من منظمات المجتمع المدني ومنظمات للصحفيين. كما ساعد المكتب في عقد اجتماع للصحفيين في بوركينافاسو يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ لوضع تصور لمركز معني بالتحقيقات الصحفية في بلدان غرب أفريقيا.

٣٩- وبفضل المساعدات المقدّمة في إطار المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، جرى العمل على وضع سياسات بشأن حرية المعلومات و/أو تشريعات لتنظيمها و/أو خطط عمل مناسبة لتنفيذها، وقد انتهت فانواتو من وضعها بينما بدأت بالاو وجزر سليمان العمل في هذا الشأن. وبتمويل مشترك في إطار المشروع، عُيّن مسؤول معني بحرية المعلومات للعمل مع الحكومة في فانواتو من أجل دعم هذه المبادرة. وفضلاً على ذلك، عُقدت حلقة تدريبية في تونغايومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥ لوسائط الإعلام في منطقة المحيط الهادئ لتعريف الصحفيين بالاتفاقية، والمساعدة في استبانة المصادر البحثية، وتعزيز مهارات المخبرين الصحفيين.

٤٠- ونظّم المكتب حلقة عمل إقليمية حول الشفافية في مجال الإدارة العمومية وتيسير الوصول إلى المعلومات لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف توفير الخبرات الفنية وتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بينها. وعُقدت حلقة العمل في تونس يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٤١- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، نفّذ المكتب مشروعاً لدعم وزارة الشفافية المؤسسية ومكافحة الفساد بشأن الشفافية المؤسسية ومشاركة المواطنين في الحوكمة المحلية. وأتاح المشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في ٣٠ بلدية وتمكين المجتمع المدني من إعمال حقه في الوصول إلى المعلومات وممارسة الإشراف الفعّال على الإدارة المحلية.

حماية المبلغين

٤٢- رحّب المؤتمر بمبادرة المكتب بشأن حماية المبلغين فضلاً عن الشهود والضحايا والخبراء (الفقرة ٣١). وواصل المكتب عمله في إطار المبادرة بإعداد ونشر دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين بعنوان *Resource Guide on Good Practices in the Protection of Reporting Persons*. ونوقش مشروع للدليل خلال اجتماع لفريق الخبراء الدوليين، عُقد في النمسا يومي ٢٢ و٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وقام خلاله ٢٥ مشاركاً من ٢٠ منظمة و١٢ بلداً بتبادل الخبرات والإدلاء بتعليقات.

٤٣- كما قدّم المكتب أيضاً المساعدة في صوغ قوانين حماية المبلغين إلى عدة دول منها بيرو ومصر وميكرونيزيا (ولايات-الموحّدة). وساعد المكتب كذلك مجموعات نسائية في ألبانيا على وضع تدابير لتيسير الإبلاغ عن حوادث الفساد. وفضلاً على ذلك، شارك المكتب في أنشطة بناء القدرات وأحداث إقليمية بشأن حماية المبلغين نظمتها مؤسسات دولية أخرى، مثل المنظمة العالمية للجمارك (في بلجيكا) والبنك الدولي (في فرنسا) ومكتب المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير (في النمسا) والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد والشبكة الدولية لبحوث المبلغين (في البوسنة والهرسك).

٤٤- وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدّم المكتب إلى رابطة شرق أفريقيا لأجهزة مكافحة الفساد دورة تدريبية حول حماية الشهود والمبلغين، شارك فيها مسؤولون من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وكينيا.

البرلمانيون

٤٥- واصل المكتب تعاونه مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد ("غوباك") من أجل تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد. وتشارك المكتب مع المنظمة في استضافة حلقة عمل للبرلمانيين النيجيريين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ للترويج للاتفاقية والحصول على الدعم لإحياء الفرع الوطني للمنظمة في نيجيريا. وبذل المكتب جهوداً إضافية للتوعية بالاتفاقية ومنع انتشار الفساد بين البرلمانيين في كوت ديفوار وميانمار.

٤٦- وفي منطقة المحيط الهادئ، تشارك الفرع الأوقيانوسي لمنظمة غوباك والمكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقة عمل وطنية للبرلمانيين في تونغا في أيار/مايو ٢٠١٥ كان من أهم نتائجها قيام برلمان تونغا بإنشاء أول لجنة دائمة لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ

إلى جانب تأسيس فرع وطني لمنظمة غوباك. ومن المعتمز عقد حلقات عمل في المستقبل في كل من ناورو ونيوي.

٤٧- وعلى الصعيد الإقليمي، نظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل حول مكافحة الفساد لبرلمانيي منطقة المحيط الهادئ ركزت على التعلّم بين بلدان الجنوب والبلدان الجزرية في المحيط الهادئ التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد. كما تعاوننا مع الجمعية البرلمانية المشتركة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي وخصصنا جلسة لقضية مكافحة الفساد خلال الاجتماع السنوي المشترك بين المجموعة والاتحاد الأوروبي المعقود في فيجي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٨- وبتزايد تعاون المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مع اللجان المعنية بالحسابات العامة في منطقة المحيط الهادئ، وتحديدًا في فانواتو وفيجي وناورو. ففي فانواتو، تقدّم مساعدات تقنية لمعاونة اللجنة البرلمانية المعنية بالحسابات العامة على الاضطلاع بدورها والنهوض بمسؤوليات من خلال مستشار فُطري يعمل تحت الإشراف المباشر لكبير الموظفين البرلمانيين.

٤٩- وشارك المكتب أيضاً في المنتدى الخامس للبرلمانيين، الذي عُقد كحدث خاص بالتوازي مع الدورة الخامسة للمؤتمر، في مدينة بنما في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتناول المنتدى دور المشرّعين الوطنيين والقانون الدولي في النضال من أجل إعمال المساءلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدّم المكتب مساهمات بشأن استخدام الاتفاقية كأداة لمنع الفساد خلال حدث مشترك بين منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة غوباك بشأن تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في قطاعي الدفاع والأمن.

جيم - العدالة الجنائية

٥٠- أقرّ المؤتمر بما للفساد من آثار توهن القدرة على توطيد سيادة القانون حيث يقوض من شرعية المؤسسات العامة الرئيسية وفعاليتها، وأهاب بالدول الأطراف أن تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز النزاهة على نطاق جهاز العدالة الجنائية بأكمله بما يشمل أجهزة الشرطة والنيابة العامة والحماية والقضاء وإدارات المحاكم ودوائر السجون ومراقبة السلوك. ونوّه مع التقدير بما تقدّمه الأمانة إلى الدول الأطراف من مساعدة بناءً على الطلب من أجل دمج تدابير مكافحة الفساد في مؤسسات نظام العدالة الجنائية. وأحاط المؤتمر علماً بإعداد دليل يتضمن مقترحات من أجل الدول الأطراف لتيسير تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز نزاهة القضاء واستقلالته ونزاهة النيابة العامة (الفقرتان ١٥ و ١٦).

نزاهة القضاء والنيابة العامة

٥١- أعد المكتب دليلاً تنفيذياً وإطاراً تقييماً للمادة ١١ لتوفير إرشادات شاملة بشأن المعايير الدولية ذات الصلة والممارسات الوطنية الفضلى لتعزيز النزاهة وسد أبواب الفساد في أجهزة القضاء والنيابة العامة. ويتضمن مجموعة من الأسئلة العملية التي يمكن أن تستخدم في التقييم الذاتي.

٥٢- وخلال مرحلة العمل النهائية في وضع الدليل، نظّم المكتب، بناءً على الطلب، حلقات عمل تجريبية في ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) لصالح بلدان من منطقة المحيط الهادئ، وفي ترينيداد وتوباغو لصالح بلدان منطقة الكاريبي، وفي إندونيسيا وبنما كذلك. واستخدمت هذا الدليل دول أخرى، مثل جزر مارشال، وطلبت دول أخرى الحصول على مساعدات من المكتب. وُترجم الدليل إلى اللغتين الصربية والإندونيسية وتُجرى ترجمته إلى الإسبانية والعربية والفرنسية كذلك.

٥٣- ونفّذ المكتب مشروعاً معنياً بالنزاهة القضائية في كوسوفو^(٣) في إطار مشروع أوسع نطاقاً يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم العمل على مكافحة الفساد هناك. وتضمّن المشروع تقديم أنشطة تدريب منتظمة ترمي إلى تعزيز قدرة جهاز القضاء في كوسوفو على منع الفساد في الداخل والتحقيق في جرائمه الداخلية وزيادة قدرة مؤسسات إنفاذ القانون على التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً على نطاق جميع مؤسسات الإدارة العمومية.

٥٤- كما وفّر المكتب الدعم إلى سلطات وطنية في جهودها الرامية إلى زيادة كفاءة ونزاهة أجهزة القضاء والنيابة العامة بـصـور عدة، كان من بينها تقديم مساعدات في هذا الشأن تحت مظلة مشاريع المساعدة التقنية الأوسع نطاقاً في إثيوبيا وإندونيسيا ونيجيريا. ووفّر المكتب كذلك أنشطة لبناء القدرات لكل من باراغواي وبنما وتونس وفيت نام وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً.

٥٥- وقدّم المكتب أيضاً مساهمات مواضيعية كبيرة في عدد من الحلقات التدريبية التي عقدها رابطة المحامين الدولية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتعريف مزاوي المهن القانونية في كل من أذربيجان والإمارات العربية المتحدة وتايلند

(٣) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذه الوثيقة بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن

١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفيتت نام ونيجيريا بالإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد، مع التركيز بوجه خاص على مخاطر الفساد بالنسبة إلى الممثلين القانونيين. وعُقدت حلقات العمل هذه في إطار استراتيجية رابطة المحامين الدولية لمكافحة الفساد في المهن القانونية، التي يعد المكتب شريكاً رسمياً فيها.

الشرطة وإنفاذ القانون

٥٦- دعم المكتب مشاريع ترمي إلى دمج تدابير مكافحة الفساد في برامج إصلاح الشرطة في بلدان مثل بنما وكينيا وفيتت نام. وتضمن المشروع المنفذ في فيتت نام إيفاد ضباط شرطة من فيتت نام في جولة دراسية إلى منطقة هونغ كونغ في الصين وتنظيم حلقة عمل قُطرية في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لعرض لمحة عامة عن تدابير النزاهة.

٥٧- كما عالج المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، موضوع منع الفساد في مراقبة الحدود والجمارك. وفي إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب ومنظمة الجمارك العالمية، نُظّم حدث تدريبي في ألبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٥ لتقييم مخاطر الفساد في الموانئ من أجل موظفي الجمارك ومؤسسات القطاع العام ذات الصلة.

٥٨- وتعاون المكتب مع إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة في العمل على وضع إطار توجيهي استراتيجي للشرطة الدولية في مجال حفظ السلام، وذلك بتوفير خبرات فنية في هذا الصدد بشأن نزاهة الشرطة ومساءلتها.

٥٩- ونظمت الأكاديمية الإقليمية لأمريكا الوسطى والكاربي لمكافحة الفساد (بنما)، بدعم من المكتب، دورة تدريبية لمجموعة مختلفة من أجهزة إنفاذ القانون في بنما ومؤسسات وطنية أخرى حول كيفية تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن التحقيقات بالانساق مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

السجون

٦٠- دعم المكتب مبادرات ترمي إلى التصدي لمخاطر الفساد في نظم السجون في البرازيل وبنما والصومال. ونظراً لتزايد الطلب على المواد الإرشادية، عقد المكتب اجتماعاً لفريق من الخبراء الدوليين في النمسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لجمع معلومات من أجل وضع دليل بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون. وسيوضع الدليل في صيغته النهائية في مطلع عام ٢٠١٦.

إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٦١- أصبح المكتب، في شباط/فبراير ٢٠١٤، شريكاً تنفيذياً رسمياً في برنامج إرساء قيم النزاهة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مما يجسّد الدعم القوي الذي يقدمه المكتب إلى البرنامج منذ إنشائه في عام ٢٠٠٧. وشارك المكتب في مؤتمر نظم التثقيف والتدريب في مجال إرساء قيم النزاهة، الذي عُقد في بلجيكا يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، وساهم في دورة تدريبية نُظمت بشأن إرساء قيم النزاهة من أجل كبار المسؤولين العسكريين وموظفي وزارة الدفاع في ألمانيا يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. كما قدّم المكتب مساهمات مواضيعية في حلقة عمل بشأن إرساء قيم النزاهة عُقدت في بولندا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وركّزت على تحسين استبيان التقييم الذاتي المستخدم في إطار عملية استعراض الأقران لإرساء قيم النزاهة. وفي إطار هذه العملية، أجرى ١١ بلداً تقييماً ذاتياً لتدابير مكافحة الفساد المعمول بها في قطاع الدفاع. كما شارك المكتب في مؤتمر إرساء قيم النزاهة الذي يعقد كل سنتين في الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٦٢- وواظب المكتب على تقديم مساهمات وإسداء المشورة من أجل إعداد سلسلة من الملاحظات الإرشادية للأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع الأمني. وتدعم تلك الملاحظات عمليات التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج سواء في المقر أو على الصعيد الميداني عن طريق تعزيز التنسيق وكفالة الاتساق في نهج إصلاح القطاع الأمني.

دال- القطاع الخاص

٦٣- طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تروّج للتدريب والتثقيف على جميع مستويات القطاع العام، والقطاع الخاص عند الاقتضاء، في مجال منع الفساد، وأن تعمل على تعزيز شفافية الشخصيات الاعتبارية وتبادل أفضل الممارسات في استبانة أصحاب حق الانتفاع من الهياكل القانونية المستخدمة لارتكاب جرائم الفساد أو لإخفاء أو نقل عائداتها (الفقرتان ١٨ و ٢٤). كما اعتمد القرار ٦/٥، المعنون "القطاع الخاص"، وهو أول قرار للمؤتمر يركز على القطاع الخاص.

٦٤- وأدرج تحديث مرحلي بشأن التعاون مع القطاع الخاص في ورقة غرفة اجتماعات عُرضت على الفريق العامل في اجتماعه الخامس (CAC/COSP/WG.4/2014/CRP.1)، وسيقدّم تقرير كامل عن تنفيذ القرار ٦/٥ إلى المؤتمر في دورته السادسة (CAC/COSP/2015/9).

هـ- المجتمع المدني

٦٥- أكد المؤتمر مجدداً أنه في الوقت الذي تقع فيه المسؤولية عن تنفيذ الاتفاقية على عاتق الدول الأطراف، فإن الترويج لثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ومنع الفساد هي مسؤوليات ينبغي أن يتشارك فيها جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع، وفقاً للمواد ٧ إلى ١٣ من الاتفاقية. كما حثّ الدول الأطراف، وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية، على مواصلة تشجيع مشاركة الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في منع الفساد ومكافحته، وشجّع الدول الأطراف على أن تزيد من قدرات هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات في هذا المضمار (الفقرتان ٢ و ٢٥).

٦٦- وفي هذا الإطار، سعى المكتب إلى تعزيز مشاركة جماعات من خارج القطاع العام في مبادرات مكافحة الفساد. وتضمن العديد من الأنشطة والمشاريع المشار إليها في هذا التقرير أصحاب مصلحة من خارج القطاع العام. فعلى سبيل المثال، شاركت منظمات من المجتمع المدني في الاستعراض الذاتي للفصل الثاني الذي أحرى في بالاو والعراق. وفي إندونيسيا، واصل المكتب تقديم الدعم إلى منتدى مكافحة الفساد، الذي عقد اجتماعه الرابع في حزيران/يونيه ٢٠١٤ وعمد إلى تيسير مشاركة أصحاب مصلحة متعددين في تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية ورصد كيفية تنفيذها. كما ساعد المكتب على تنظيم أنشطة من أجل المجتمع المدني في بالاو وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وجزر مارشال وفانواتو وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) بشأن نتائج استعراض التنفيذ. ونظمت حلقات عمل إضافية من أجل منظمات المجتمع المدني في توفالو وتونغا وفيجي.

٦٧- كما ساعد المكتب منظمات من المجتمع المدني في مبادرات للتوعية في هذا الشأن، مثل التجمع الذي نُظّم في نيجيريا للتوعية بقضايا الاشتراء العمومي وإدارة المال العام، وحملة "انتخابات نظيفة" التي استهلّت في جزر سليمان.

٦٨- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، عقد المكتب حلقة عمل في طاجيكستان بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ضمت منظمات من المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين من أجل النظر في كيفية تعاون جميع أصحاب المصلحة لاستحداث تدابير أكثر فعالية في مجال منع الفساد. وتمخضت تلك الحلقة عن اتفاق على إصدار بيان مشترك بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يحدد المجالات الرئيسية التي يمكن أن يركز عليها التعاون والإصلاح في المستقبل.

٦٩- ويحتفل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠٠٩ باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر بتنظيم حملة مشتركة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٣، استهلكت حملة عالمية جديدة بعنوان "صفر فساد - مائة في المائة تنمية". وكان موضوع الحملة في عام ٢٠١٤ "حطّم سلسلة الفساد" لتسليط الضوء على الفساد وكيف أنه يؤدي إلى تقويض الديمقراطية وسيادة القانون وانتهاك حقوق الإنسان وإفساد الأسواق، ويسمح بانتشار الجريمة المنظّمة والإرهاب وغير ذلك من المخاطر التي تهدد أمن الإنسان. وشارك المكتب في أنشطة اليوم الدولي لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و٢٠١٤ ودعّمها في ٢٠ بلداً، بوسائل منها تقديم منح صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا والمحيط الهادئ. كما أعدت منظمات المجتمع المدني في بلدان أخرى كثيرة أنشطة للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد.

٧٠- وبغية تعزيز قدرات المجتمع المدني على المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها، واصل المكتب سلسلة الدورات التدريبية التي ينظّمها بالاشتراك مع ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو شبكة تضم أكثر من ٣٦٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل على الترويج للاتفاقية. وحتى الآن، مكّنت هذه الدورات ٢٤٨ ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني من ٩٦ بلداً من التدريب على تطبيق الاتفاقية والتعامل مع آلية استعراض تنفيذها. وفي ٢٠١٤، عدّلت منهجية الدورات التدريبية لتشمل، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني، ممثلين عن السلطات الوطنية لإتاحة منبر للحوار البناء. وحتى الآن، عقّدت ثلاث حلقات عمل من هذا النوع، إحداها في ماليزيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأخرى في النمسا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ للمنطقة الأفريقية، وثالثة في إثيوبيا في شباط/فبراير ٢٠١٥ للمنطقة الأفريقية كذلك. وعقدت دورات تدريبية إضافية لممثلين عن منظمات المجتمع المدني بشأن آلية الاستعراض في غواتيمالا وهندوراس.

واو- المبادرات التعليمية والأكاديمية

٧١- نوّه المؤتمر بالخطوات التي اتخذتها الدول الأطراف للترويج للبرامج التي تغرس مفاهيم ومبادئ النزاهة في مختلف مستويات نظام التعليم، وشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وطلب، على وجه التحديد، إلى الدول الأطراف أن تروّج للتدريب والتثقيف على جميع مستويات القطاع العام، والقطاع الخاص عند الاقتضاء، في مجال منع الفساد وأن تجعل هذا التدريب وهذا التثقيف جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد (الفقرتان ١٨ و٢٧).

٧٢- بالتقدّم الذي أحرزته الأمانة في إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، في وضع مواد أكاديمية شاملة لمكافحة الفساد من أجل الجامعات

وسائر المؤسسات الأكاديمية، وطلب إلى الأمانة أن تواصل دعمها للدول الأطراف في هذا الميدان. ونوّه المؤتمر كذلك بإعداد الأمانة لدورة أكاديمية بشأن الاتفاقية (الفقرتان ٢٨ و ٢٩).

المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد

٧٣- واصل المكتب دوره القيادي في تنفيذ المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد. وفي إطار سعيه إلى تعزيز المشاركة النشطة للدوائر الأكاديمية في تدريس المسائل المتعلقة بالفساد وإجراء بحوث بشأنها، واصل العمل على إعداد دورة نموذجية حول الاتفاقية ستتاح لجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وتستخدم الدورة الاتفاقية إطاراً لمساعدة طلاب الجامعات على فهم التدابير اللازمة لمكافحة الفساد بصورة فعالة على المستوى الوطني. وتوجد في الوقت الراهن ٣٠ مؤسسة على الأقل في ألبانيا والأرجنتين وإسبانيا وإيطاليا والبرازيل وبلغاريا وتونس وصربيا والصين وغابون وقطر وليبيريا ومصر والولايات المتحدة واليونان قدمت هذه الدورة بصورة كلية أو جزئية أو شرعت في تقديمها على هذا النحو.

٧٤- وضم الاجتماع السنوي الرابع للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، الذي عُقد على هامش الدورة الخامسة للمؤتمر، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة المحامين الدولية وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين، أكثر من ٥٠ أكاديمياً من مختلف أنحاء العالم، مما أتاح لهم الفرصة لتبادل الخبرات الفنية في هذا الشأن واستبانة التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الأكاديمية المهتمة بالتحقيق في مجال مكافحة الفساد. وأوصى الخبراء الأكاديميون بتعزيز التبادل بين الأوساط الأكاديمية وتناقل المعرفة بين مختلف التخصصات الأكاديمية. واستجابة لهذه التوصية، استضاف المكتب حلقة العمل الأولى لتثقيف المعلمين في النمسا في الفترة من ١١ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ التي وفرت منتدى لتبادل الرأي بين أكثر من ٤٠ أكاديمياً.

٧٥- واستضاف المكتب الاجتماع السنوي الخامس للمبادرة المذكورة الذي ضم خبراء أكاديميين متخصصين في مكافحة الفساد في الدوحة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ لمناقشة المسار المقبل لتطوير الدورة النموذجية الخاصة بالاتفاقية ونهج تثقيف المعلمين. وكان من التوصيات الرئيسية للاجتماع إعداد حلقات عمل لتثقيف المعلمين ذات محور تركيز إقليمي. ومن ثم، نُظمت دورتان إقليميتان لتثقيف المعلمين في الدوحة، عقدت إحدهما يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ واستهدفت ١٨ خبيراً أكاديمياً من جنوب شرق أوروبا، وعُقدت الأخرى في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ واستهدفت ٢٧ خبيراً أكاديمياً من غرب ووسط أفريقيا. وفضل هاتين الحلقتين، أبدى عدد كبير من المؤسسات

الأخرى اهتماماً كبيراً بتقديم الدورة النموذجية وإعداد وتنفيذ دورات دراسية بشأن مكافحة الفساد.

٧٦- كما زاد المكتب كثيراً من عدد الموارد الأكاديمية المتاحة على بوابته الإلكترونية لمكافحة الفساد المعروفة باسم بوابة تراك (بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد) (www.track.unodc.org) حتى زاد عددها على ١ ٨٠٠ مورد، إلى جانب زيادة عدد الوصلات الإلكترونية بالمحاضرات الأكاديمية ودراسات الحالة وغيرها من الأدوات. وبدأ المكتب حالياً في إضافة مزيد من المواد باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

٧٧- كما دعم المكتب مبادرات أكاديمية لمكافحة الفساد في العديد من البلدان وقدم محاضرات لطلاب الجامعات في أستراليا وألبانيا وألمانيا وأوكرانيا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا والولايات المتحدة، وطلاب الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وكذلك لخبراء قانونيين من أوغندا ورواندا وجمهورية كوريا.

أكاديميات مكافحة الفساد

٧٨- واصل المكتب تعاونه الوثيق مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، استناداً إلى اتفاق التعاون الرسمي الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وشملت أنشطته التعاون في تنفيذ مشاريع ممولة من مبادرة سيمنز للنزاهة ومساهمات في تنظيم البرنامج الأكاديمي الصيفي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد وفي برنامج الماجستير في دراسات مكافحة الفساد بالأكاديمية وفي مبادرة "قوة القلم"، التي نظمتها الأكاديمية للصحفيين في غانا في أيار/مايو ٢٠١٤.

٧٩- كما واصل المكتب دعم أعمال أكاديمية أمريكا الوسطى والكاربي الإقليمية لمكافحة الفساد من خلال المساعدة في إعداد وتقديم نماذج تدريبية وتعزيز الشراكات مع مختلف المؤسسات. ونتيجة لذلك، تعاون المكتب مع الأكاديمية الإقليمية وجامعة سانتا ماريا الكاثوليكية القديمة (بنما) على إعداد دبلوم للدراسات العليا في تدابير منع ومكافحة الفساد. واستلهمت المواد الدراسية لهذه الدورة من المناهج والمواد الأكاديمية المتاحة من خلال المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وقدمت في صيغتها الأولى إلى ٤٢ طالباً في ٢٠١٤ وفي صيغتها الثانية إلى ٣٨ طالباً في ٢٠١٥.

٨٠- ودعم المكتب أنشطة لتبادل الخبرات بين الأكاديمية التابعة للجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية (نيجيريا) والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن تجربة الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في تنظيم برنامجها الأكاديمي الصيفي السنوي لمكافحة

الفساد. وفضلاً على ذلك، دعم المكتب الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري لأكاديمية مكافحة الفساد التابعة لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، الذي عُقد في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في السنغال. وخلال هذا الاجتماع، وافق أعضاء الشبكة على اختيار الأكاديمية للعمل كمؤسسة لبناء قدرات أجهزة مكافحة الفساد في المنطقة وتبادل المعارف بينها وتعزيزها حتى تتمكن من أداء الغرض منها. واتفق المشاركون في الاجتماع أيضاً على إنشاء أكاديمية لمكافحة الفساد تابعة للشبكة داخل الأكاديمية. ووُقِّعت مذكرة تفاهم وأُعد مشروع لمنهج الدورة التدريبية الأولى، المقرّر عقدها في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

مبادرات أخرى للتوعية ومبادرات من أجل الشباب والأطفال

٨١- أكد المؤتمر مجدداً ضرورة أن تواصل الدول الأطراف تعزيز تدابير التوعية في جميع قطاعات المجتمع وإيلاء اهتمام خاص للعمل مع الشباب والأطفال في إطار استراتيجية لمنع الفساد (الفقرة ٢٦). وتأكيداً للأهمية التي يوليها المؤتمر لإشراك الشباب في منع الفساد ومكافحته، اعتمد القرار ٥/٥، الذي يتناول تحديداً تعزيز مشاركة الشباب والأطفال في منع الفساد وترسيخ ثقافة احترام القانون والنزاهة.

٨٢- وبالتوازي مع الدورة الخامسة للمؤتمر، عقد المكتب حدثاً خاصاً بعنوان "مكافحة الفساد من خلال التعليم"، شارك فيه متحاورون من جمهورية مقدونيا البوغسلافية سابقاً والصين والولايات المتحدة ومن رابطة المحامين الدولية، وأوضحوا فيه بإيجاز أن تناول المسائل المتعلقة بالنزاهة في جميع مراحل التعليم يمكن أن يكون سبباً فعالاً لمكافحة الفساد. وخلال الاجتماع الرابع للفريق العامل، تبادلت الدول الأطراف أيضاً معلومات حول نظم التعليم العام وأجرت مناقشات حولها، لا سيما فيما يتعلق بإشراك الأطفال والشباب ودور وسائط الإعلام والإنترنت.

٨٣- ونظّم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مجلس شباب المحيط الهادئ، منتدى شباب المحيط الهادئ لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٥ في فيجي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥. وهو المنتدى الأول من نوعه في المنطقة وحضره ٤٥ شاباً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة من ١٤ بلداً من بلدان المحيط الهادئ. وقُدِّمت منح صغيرة لمشاريع مبتكرة عرضها شباب من توفالو وتونغا وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة).

٨٤- وأعدت أكاديمية أمريكا الوسطى والكاربي لمكافحة الفساد كتيب تلوين لتلاميذ المرحلة الابتدائية يعرفهم بقيم النزاهة بغية نشر ثقافة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد، ويُستخدم

هذا الكتيّب بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وديوان المحاسبة البنمي للترويج لقيم مكافحة الفساد. واستُخدم هذا الكتيّب أيضاً إبّان المؤتمر الأول لمكافحة الفساد الذي عقد في جامايكا ووُزِعَ على ٢٣٧ تلميذاً بالمرحلة الابتدائية.

زاي- الأنشطة الأخرى الرامية إلى منع الفساد

الأنشطة الإقليمية والوطنية الرامية إلى منع الفساد

٨٥- طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تروّج، بمساعدة من الأمانة والجهات المانحة، حسب الاقتضاء، للقيام بأنشطة ثنائية وإقليمية ودولية ترمي إلى منع الفساد وتشمل تنظيم حلقات عمل لتبادل التجارب والممارسات الجيدة ذات الصلة (الفقرة ٨).

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٨٦- أحاط المؤتمر علماً بمبادرة المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدمج العمل على منع الفساد ومكافحته في خطة التنمية الأوسع نطاقاً من خلال جوانب عدة من بينها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشجّع الدول الأطراف بشدة على دمج سياسات مكافحة الفساد في سياسات منع الفساد واستراتيجيات إصلاح نظام العدالة الجنائية وخطط إصلاح القطاع العام الأوسع نطاقاً وأن تتخذ إجراءات مماثلة فيما يتعلق بالبرامج والاستراتيجيات وخطط العمل الإنمائية. وأهاب المؤتمر بالشركاء في مجال التنمية أن يكتفوا بالتعاون والتنسيق فيما بينهم في توفير المساعدة التقنية المطلوبة لمنع الفساد (الفقرات ٩ و ١٠ و ٣٥). وترد معلومات حول مبادرات المكتب ذات الصلة في مذكرة أعدتها الأمانة بشأن المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2015/2).

مبادرة النزاهة المؤسسية

٨٧- دعا المؤتمر الأمانة إلى إطلاع الدول الأعضاء على التقرير الذي أُعد من خلال مبادرة النزاهة المؤسسية، بالتعاون مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بشأن تعزيز اتساق سياسات النزاهة ومكافحة الفساد في منظومة الأمم المتحدة مع مبادئ الاتفاقية (الفقرة ٣٢). وقُدّم هذا التقرير إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو يتضمن مساهمات من جميع أعضاء المجلس، وقد أُعلن عن صدوره رسمياً خلال حدث خاص نظم في الدوحة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية. وهذا التقرير المزمع نشره متاح للاطلاع في موقع على الإنترنت^(٤) كما سيتاح في ورقة غرفة اجتماعات خلال الدورة السادسة للمؤتمر (CAC/COSP/2015/CRP.3).

ثالثاً - إطار المساعدة التقنية المقدمة ومواردها

٨٨- سلّم المؤتمر بالأهمية القصوى للمساعدة التقنية في بناء القدرات المؤسسية والبشرية لدى الدول الأطراف من أجل تيسير تنفيذ أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية. وشدد على أهمية تزويد المكتب بالتمويل الكافي والوافي لكي يتمكن من تلبية الطلب المتزايد على خدماته، وشجّع الدول الأطراف على أن تقدّم تبرعات كافية إلى الحساب المشار إليه في المادة ٦٢ من الاتفاقية من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية. وفضلاً على ذلك، دعا المؤتمر الدول الأطراف وغيرها من الجهات المانحة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية للأغراض المحددة في القرار ٤/٥، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

٨٩- وواصل المكتب تقديم مساعدة تقنية لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال تصميم أنشطة مواءمة لاحتياجاتها في مجال التشريعات وبناء القدرات وكذلك من خلال تصميم أدوات تيسر من تقديم المساعدة ميدانياً. ولئن كانت تلك المساعدة تشمل الاتفاقية ككل، فإنّ هذا التقرير يركز على المبادرات والأنشطة الرامية إلى تنفيذ القرار ٤/٥.

٩٠- وهناك عدة مشاريع عالمية تدار من مقر المكتب وتمكّنه من تقديم إرشادات واستشارات وخبرات فنية للدول الأطراف بناءً على طلبها. وتشمل هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر المشروع المسمّى "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد" والمشروع المسمّى "العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد"، إلى جانب برنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد، والمشاريع المدرجة في إطار مبادرة سيمنز للنزاهة (انظر أيضاً الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/2).

٩١- ولا يزال التعاون الوثيق بين المكتب وسائر مقدمي المساعدة التقنية، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو المشار إليه في عدة مواضع في هذا التقرير، مثمراً للغاية.

(٤) انظر التقرير في الموقع التالي:

.www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/InstitutionalIntegrityInitiative.pdf

٩٢- وبالإضافة إلى الموظفين العاملين في المقر، اضطلع مستشارو المكتب الإقليمي والوطنيون المعينون بمكافحة الفساد بدور أساسي في إنجاح مبادرات المساعدة التقنية. فهم يوفرون خبرات فنية يمكن نشرها على وجه السرعة على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل تيسير تقديم الإرشاد في مواقع العمل إلى الدول الأطراف التي تطلب المساعدة في توطيد تشريعاتها ومؤسساتها من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وترد إشارات في جميع أقسام هذا التقرير إلى ما يقدمونه من إسهامات في تنفيذ القرار ٤/٥.

٩٣- وبفضل الموارد المتاحة من خارج الميزانية، عُيّن مستشارون مكلفون بمسؤوليات إقليمية في كل من فيجي (لمنطقة المحيط الهادئ)، وتايلند (جنوب شرق آسيا)، و جنوب أفريقيا (لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، والسنغال (لغرب ووسط أفريقيا)، ومصر (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وبنما (لأمريكا الوسطى والكاريبية)، وفيينا (لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية). وبعد إلغاء منصب المستشار الإقليمي لمنطقة جنوب آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بات يغطي بلدان هذه المنطقة مستشارون آخرون. ونظراً للحاجة إلى تقديم مساعدة أكثر تركيزاً، عُيّن مستشار وطني لمكافحة الفساد في موزامبيق. وعُيّن مستشار وطني ثان في جنوب السودان ظل يمارس عمله حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤، إلا أنه توقف عن أداء مهامه منذ ذلك الحين بسبب النزاع الدائر هناك.

٩٤- وفضلاً على ذلك، نفّذت شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب مشاريع ميدانية شاملة لمكافحة الفساد في بلدان محدّدة، من بينها إندونيسيا وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) والعراق وكولومبيا وكينيا ومصر والمكسيك ونيجيريا.

٩٥- وتحظى خبرة المكتب الفنية بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف وسائر أصحاب المصلحة، وهو ما يجسّده تزايد الطلب على المساعدة أو المشاركة في المبادرات وحلقات العمل. ومن المتوقع أن يستمر ذلك في ضوء التحضير للجولة الثانية لآلية الاستعراض.

٩٦- وبالنظر إلى هذه الظروف والولاية الواسعة النطاق الممنوحة بموجب القرار ٤/٥، فإن استمرار الشركاء في التنمية والجهات المانحة الأخرى في تقديم الدعم على المدى الطويل مقوم جوهرى للتمكّن من مواصلة هذا العمل.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٩٧- لعلّ المؤتمر يودّ أن ينظر في التقدّم المحرز في تنفيذ القرار ٤/٥ والفصل الثاني من الاتفاقية وأن يقترح التدابير التي يتعين اتخاذها في المستقبل في هذا الشأن. ولعلّ المؤتمر يودّ

أيضاً في هذا الصدد أن يعتمد على استنتاجات وتوصيات الدورتين الخامسة والسادسة للفريق العامل المعني بمنع الفساد.

٩٨- ولعلّ المؤتمر يودُّ كذلك أن يشجّع الدول الأطراف على مواصلة جهودها الرامية إلى التحضير المبكر للجولة الثانية لاستعراض الفصل الثاني باستخدام القائمة المرجعية المنقّحة للتقييم الذاتي. ولعلّ المؤتمر يودُّ أيضاً أن ينظر في كيفية مواصلة العمل وتبادل المعلومات والتجارب في مجال منع الفساد، خاصة في ضوء الجولة الثانية المقبلة.

٩٩- ولعلّ المؤتمر يودُّ أن يُبرز أهمية وضرورة أن يتوفر للمكتب التمويل الكافي وموارد من خارج الميزانية من أجل مواصلة تقديم المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذ الفصل الثاني، وأن يشجع بشدة الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة على أن تعيد تأكيد التزامها بمنع الفساد من خلال توفير تلك الموارد المالية.